(٤)

الوثن الأول: الأمية

إن العائق الأهم والأعظم الذى يعوق تقدم أى أمة انما هو الجهل الذى يرزح تحته أبناءها؛ إذ أن أمة لم تنجح فى تعليم أبناءها وتأهليهم التأهيل المناسب لامكان لها تحت شمس الحضارة من قريب أو من بعيد!! فالفرق بين الإنسان والحيوان بداية هو قدرة الأول على التعلم فإن لم يفعل ظل فى المرتبة الحيوانية سلوكا وأسلوب حياة، وفقد المجتمع الذى ينتمى إليه إنسانا كامل الأهلية كان يمكن أن يكون اضافة حقيقية للتنمية فى وطنه وربما للبشرية عموما؛ لقد قال أرسطو منذ القرن الرابع قبل الميلاد إن ماهية الإنسان تكمن فى كونه ذلك الكائن العاقل، ومن ثم فإن لم يستكمل قواه العاقلة بالتعلم وزيادة المعرفة، فإن قوته العاقلة ستصبح معطلة وسيصبح هو والبهائم سواء.

وإذا كنا نتحدث فى عصرنا الحالى عن الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان، فكل هذه القيم المعاصرة ستصبح بلا مضمون إن لم يكن الإنسان الذى ينشدها يعى ماهى؟! إذ كيف يكون الإنسان حرا دون أن يكون لديه القدرة على أن يقرأ ويكتب، وكيف له أن يكون حرا فى التعامل مع الآخرين فى المجتمع ومع أى مؤسسة من مؤسسات الدولة

أو قضاء أى مصلحة تخصه وهو لا يعرف القراءة والكتابة على الأقل؟! وكيف يكون حرا فى ممارسة حقوقه السياسية والاجتماعية وهو لم يحصل على حق التعليم والتخلص من جهل القراءة والكتابة؟!

إن ممارسة أى حق تكفله الديموقراطية لا يمكن أن يتم بشكل سوى إلا وهذا الفرد أو ذاك قادر على التعامل مع المستندات والأوراق والنشرات والصحف فيقرأها ويحللها ليتخذ قراره ويبدى رأيه!! وماذا تعنى عبارة «حقوق الإنسان» إن لم يكن أولها بداهة حقه فى قهر الجهل بالتعلم بصرف النظر عن مكانته الاجتماعية، بصرف النظر عن فقره أو غناه، بصرف النظر عن جنسه ذكرا كان أو أنثى، بصرف النظر عن لونه أبيضا كان أو أسود!! إن أم حقوق الإنسان بعد حق الحياة هو حق التعلم. ولنلاحظ أن حق التعلم هو ما ينعكس على حق الحياة؛ لأنه لا قيمة لحياة الإنسان بدون أن يكون قادرا على الاستمتاع بها وكم يكون الإنسان مكبلا فى حركته بالحياة وهو غير قادر على القراءة والكتابة. إن القراءة والكتابة ليست مجرد مهارات يكتسبها المرء فينتفى عنه الأمية والجهل، بل هما جوهر انسانية الإنسان فى واقع الحال. وصدق طه حسين حينما قال فى كتابه «مستقبل الثقافة فى مصر»: «إذا كانت الديموقراطية مكلفة أن تضمن للأفراد الحرية كما ضمنت لهم الحياة، فإن الحرية لا تستقيم مع الجهل والتعايش الغفلة والغباء؛ فالدعاية الصحيحة للحرية الصحيحة إنما هى التعليم الذى يشعر الفرد بواجبه وحقه وبواجبات نظرائه وحقوقهم». وإذا كان أيسر التعليم هو هذا الذى يشعر الفرد بوجوده ويمكنه من أن يعرف نفسه وحقوقه وبيئته الطبيعية والجغرافية والتاريخية، فإن الفرد قبل ذلك محتاج لأن يقرأ ويكتب ويحسب ليكون

قادرا على أن يمارس أى عمل سواء بعقله أو بيديه. إن محو أمية القراءة والكتابة إذن تمثل ضرورة حياة للانسان كما أنها تمثل بداية شعوره بالحرية والأمان وتجعله قادرا على ممارسة الحياة السوية والمشاركة بايجابية فى الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فى مجتمعه.

وإذا كان ذلك كذلك، فكيف نسكت على وجود الأمية فى مجتمعنا وكيف ننظر إليها حتى الآن على أنها شىء طبيعى يمكن التكيف معه؟! وكيف لنا ـ ونحن أمة تريد أن تنهض ـ أن نسمح بوجود هذه النسبة الهائلة من الأميين بين ظهرانينا؟! وكيف سمحنا للخطة تلو الأخرى من خطط محو الأمية أن تفشل فى بلادنا حتى الآن؟! إن كل هذه تساؤلات فى العقل وتوجع القلب وينبغى أن نقف ازاءها مندهشين ولانتوقف عن الدهشة حتى نستيقظ على واقع جديد نكون فيه قد خلصنا أنفسنا وأهلينا من هذا العار، عار الأمية!

ولكى يتم ذلك بنجاح لابد أن نعرف أولا حجم الكارثة؛ حيث تتضارب التقارير والاحصاءات التى تتحدث عن نسبة الأمية فى مصر؛ فبينما تتحدث الاحصاءات الرسمية الصادرة عن تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام ٢٠٠٦م، عن أن عدد الأميين فى مصر يبلغ ١٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٦ وذلك يعنى أن الأمية تبلغ ٢٠ فى المائة فقط، نجد أن تقارير رسمية أخرى صادرة عن الموسوعة الدولية عن افريقيا عام ٢٠٠٠م تقول أن نسبة الأمية فى مصر تبلغ ٤٥ فى المائة من عدد السكان ويؤكد ذلك تقريبا احصائيات صادرة عن منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٣م تقول أن هذه النسبة بلغت ٤٢ فى المائة من عدد السكان الذكور بينما بلغت بين عدد الاناث فوق سن الخامسة عشرة ٥٣ فى المائة.

أما الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) فتشير إلى أن بعض المثقفين المصريين يقولون أن نسبة الأمية بين المصريين قد تصل إلى نحو ٥٠ فى المائة من عدد السكان. وعلى الرغم من أن مصر تكافح الأمية منذ نهايات القرن التاسع عشر وبالتحديد منذ عام ١٨٨٦ ووسعت هذه الجهود على يد زعمائها منذ بداية القرن العشرين حتى صدور قانون محو الأمية عام ١٩٤٤م الذى أوكل أمر القضاء على الأمية لوزارة الشئون الاجتماعية، ثم أقرت مصر منذ عام ١٩٥٣م قانون التعليم الالزامى (الاجبارى) للأطفال من سن ٦ إلى سن ١٢ سنة، كما تبنت سياسة محو الأمية عام ١٩٧٦م، ويقال أن هذه السياسة أثمرت محو أمية ٥ , ٤ مليون شخص إلا أن نسبة الأمية مع ذلك زادت ولم تتناقص، وما ذلك إلا لأن معدلات النمو السكانى تتسارع بشكل يفوق بكثير خطط محو الأمية وتنفيذ هذه الخطط على الأرض؛ وهذا ما أشارت إليه التقارير المصرية التى تقول أن عدد المصريين الذين كانوا يجهلون القراءة والكتابة كان ١٤ مليونا عام ١٩٧٦م ووصل ١٧ مليونا عام ٢٠٠٦م.

ولاشك أن ذلك يعنى ببساطة أننا أمام كارثة حقيقية؛ ففى الوقت الذى نتجه فيه إلى عصر جديد من النهوض والتقدم والتحديث نجد أن نسبة الأمية بين أبناء الوطن تزداد، فكيف يمكن اذن أن نحقق النهوض بنصف أفراد المجتمع فقط، وكيف يمكن تحقيق نهضة فى مجتمع يرزح نصف مواطنيه تحت نير الجهل بالقراءة والكتابة، هذا الجهل الذى يشكل الضلع الأهم والأخطر فى مثلث الجهل والفقر والمرض باعتبار أن الأول علة الاثنين الآخرين!!

إن وعينا بحجم هذه الكارثة، كارثة ازدياد نسبة الأمية رغم كل

البرامج التى تقدمها الدولة والهيئات الخاصة التى بلغت بحسب موقع «الهيئة العامة لتعليم الكبار» أو «المشروع القومى لمحو الأمية بمصر» على الإنترنت ١١ برنامجا متنوعا تستخدم فيما يقولون المناهج الحديثة فى محو الأمية، هو أول خطوة من خطوات التخلص منها. وأعتقد أن ذلك لن يتم دون توافر ارادة سياسية حاسمة للقضاء على هذا العار، ويمكننا إذا خلصت النوايا وتوفرت الارادة السياسية أن نستفيد من تجارب وخبرات الدول التى نجحت فعلا فى ذلك. ولعل أهم التجارب العالمية فى هذا الأمر هما تجربتى الصين وكوبا. أما الصين فقد بلغت نسبة الأمية فيها فى مطلع القرن العشرين حوالى ٩٠ فى المائة واستمر الحال على هذا النحو لمدة خمسين عاما، ومع ذلك استطاعت الصين تحويل هذه النسبة العالية من الأمية إلى عكسها؛ حيث تحظى الآن بنسبة قرائية (أى من يستطيعون القراءة والكتابة) بلغت ٩٤ فى المائة من عدد سكانها رغم ماهو معروف عن الصين من كثافة سكانية عالية، وقد حدث ذلك بفضل سياسة مواجهة شاملة للأمية حيث توافرت الارادة السياسية للقضاء عليها وكانت الشراكة القوية مع المجتمعات المحلية وهيئات المجتمع المدنى وقدموا محتوى تعليمى يتمحور حول احتياجات الدارس، وتعددت المحتويات العلمية بتعدد هذه الاحتياجات، واستخدم الاعلام والتكنولوجيا بشكل فعال لخدمة هذه القضية القومية، كما تم دمج «القرائية» مع برامج أخرى لتنمية المهارات الزراعية وإدارة المشروعات الصغيرة، ومن ثم بدأ انخفاض نسبة الأمية يتسع عاما بعد عام منذ الستينيات من القرن الماضى حتى وصل الآن إلى أن أصبحت الصين تحتل المرتبة الأولى بين الدول التسع النامية ذات الكثافة السكانية العالية بنسبة قرائية غير مسبوقة لدى الكبار فوق ١٥ سنة، وأصبح ٩٥ فى المائة من الشعب الصينى يقرأ ويكتب.

أما التجربة الكوبية فربما تكون الأشهر والأهم على الاطلاق لأنها تجربة فريدة؛ حيث كانت نسبة الأمية قريبة من مثيلتها فى مصر، فقد بلغت عند قيام الثورة الكوبية عام ١٩٥٩ ما يقرب من ٤٠ فى المائة من إجمالى عدد السكان، وتوفرت الارادة السياسية لدى قادة الثورة فيدال كاسترو وتشى جيفارا للقضاء عليها لأنهم اعتبروها هى العائق والعقبة الاساسية أمام نهضة وتطور البلاد، ومن ثم تم اعداد الخطة القومية للقضاء على الأمية خلال عام،وكان هذا العام هو عام ١٩٦٠م الذى خصص لهذا الغرض وأطلق عليه «عام التعليم»، فماذا كانت النتيجة؟! لقد تم القضاء على الأمية فى كوبا حيث تقلصت نسبتها لتصبح ٤ فى المائة فقط ومن هنا اعتبر «عام المعجزة للثورة الكوبية»، والآن تقترب نسبة الأمية فى كوبا من الصفر!! ولاعزاء لنا لأنه مع كل ما أشرنا إليه من برامج وجهود وأموال تنفق بلا حدود تزداد نسبة الأمية عاما بعد عام فهل هذا أمر معقول يمكن قبوله؟! وهل سنظل نعانى من هذا العار فى الوقت الذى نسعى فيه إلى بناء مصر الجديدة الرائدة؟! أم نسارع إلى اعتبار العام القادم «عام القضاء على الأمية» وتتجه فيه كل الجهود وتتضافر فيه كل امكانيات الوزارات والهيئات المعنية حكومية كانت أو أهلية، مركزية كانت أو محلية، لاعداد وتنفيذ البرامج اللازمة للقضاء على هذا الوباء المخيف؟! أعتقد أن الارادة السياسية قد توفرت بعد ثورتين عظيمتين قام بهما الشعب المصرى مطالبا بحقه فى الحياة الحرة الكريمة، وبعد اختياره لقيادته الوطنية الجديدة وهى قيادة واعية بأهمية التعليم فى مواجهة ثالوث الفقر والجهل والمرض، فهل يتحقق أخيرا حلم القضاء على الجهل بين المصريين بالقضاء على الأمية اللعينة؟!